



نحو توصيف جديد لبنية الجملة الدلالية
-من التوليد إلى التداول-

Towards a New Characterization of the Semantic Sentence Structure –from Generation to Discourse-

أسماء عبداوي¹

¹ جامعة قسنطينة 1 (الجزائر)، asma.abdaoui@umc.edu.dz

ملخص:

وقع الدرس التوليدي التحويلي في العديد من النقائص التي حالت دون تقديم تصور عميق للبنية الدلالية للجملة، وذلك بسبب إغفال جانب مهم من اللغة وهو الجانب التداولي، حيث لم تقدم البنية العميقة التي اقترحها تشومسكي تفسيراً دلالياً تاماً كما وعد، لأن عناصرها ترتبط بقوانين معجمية تحتفظ بحقيقة الدلالات فقط وتغفل عن التراكيب المجازية، ولأجل هذا قام هذا البحث بهدف إعطاء تصور أعمق للبنية الدلالية للجملة. وقد كشفت الدراسة عن نوعين من القوانين خلط بينهما تشومسكي حينما تحدث من جهة عن بنية عميقة وهي المستوى النفسي الذي تتألف داخله التراكيب المجازية، واستبعد من جهة أخرى المقام المسؤول عن تأليف البنية العميقة، وهما قوانين الوضع والاستعمال، المسؤولان عن تشكيل الدلالة الحقيقية والمجازية. **كلمات مفتاحية:** البنية العميقة؛ الجملة؛ الجملة المجازية؛ الدرس التوليدي التحويلي؛ التداول؛ الدلالة الحقيقية؛ الدلالة المجازية.

Summary:

The generative-transformational theory encountered several shortcomings that prevented a deep understanding of the semantic structure of sentences. This was due to the neglect of an important aspect of language: the pragmatic dimension. Chomsky's proposed deep structure did not provide a complete semantic explanation as promised, because its elements are tied to lexical laws that only preserve the literal meanings and

overlook metaphorical constructions. Therefore, this research aims to provide a deeper understanding of the semantic structure of sentences. The study revealed two types of laws that Chomsky conflated when discussing deep structure, which is the psychological level comprising metaphorical constructions while excluding the context responsible for forming the deep structure. These are the laws of reference and usage, which are responsible for shaping both literal and figurative meanings.

Keywords: deep structure; sentence; metaphorical sentence; generative-transformational theory; pragmatics; literal meaning; figurative meaning

1. مقدمة :

تعد الجملة من الموضوعات اللسانية التي لا تزال إلى يومنا هذا تشغل بال الباحثين اللسانيين بالرغم من ظهور عدة مدارس لسانية عالجت هذا الموضوع بإسهاب، وإن كانت هذه الدراسات نجحت إلى حد كبير في رصد البنية الشكلية للجملة، وذلك لأنها بنية ظاهرة يسهل على الباحث اللساني ترصدها أشكالها، إلا أنها أخفقت في تقديم تفسير عميق للبنية الدلالية، ولعل ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى سيطرة المنهج البنيوي على الوصف حتى مع تقدم البحث، والذي أغفل البنية الداخلية لأنها بنية غير قابلة للملاحظة، وإن كان تشومسكي (F.N.Chomsky) من مجال البحث قليلاً حينما استحضر مفهوم البنية العميقة في الدراسة، إلا أنه بحث فيها وفق نظرة ضيقة ركز من خلالها على القوانين الداخلية التي تتحكم في تأليف التراكيب واستبعد قوانين الاستعمال. فأهمل نوعاً من التراكيب تعد جزءاً من اللغة وهي التراكيب المجازية.

ولعل أهم الأسئلة التي تطرح نفسها هنا هي:

- كيف يمكن تفسير عملية إنتاج الجملة؟ وما هي أهم القوانين المتحكممة في ذلك؟
- ما أهم الجوانب التي أخفقت فيها النظرية التوليدية عند تفسير البنية العميقة للجملة؟
- ما الأساس البديل الذي يمكن أن نؤسس عليه تفسيراً جديداً للبنية الدلالية للجملة؟

. أهداف البحث:

تتلخص أهم أهداف البحث فيما يأتي:

- إعطاء تصور عميق للبنية لدلالية للجملة العربية.
- كشف مزالق الدرس التوليدي التحويلي في دراسة البنية العميقة للجملة.

. منهجية البحث:

قام البحث على المنهج الوصفي التحليلي لما له من دور كبير في الدراسة والنقد.

- الوصف: لأنه يسمح برصد الموضوع كما هو ومن ثم الوصول إلى نتائج قريبة إلى حد كبير من الموضوعية.

- التحليل: لأنه يسمح بمناقشة مختلف الآراء وتقويمها، وإعطاء رأينا الخاص في الموضوع واقتراح حلول للمشكلة.

2. مكانة الجانب التداولي في تفسير الجملة في الدرس التوليدي التحويلي:

انتهى التوليديون إلى أن حصر الوظائف الدلالية والوظائف النحوية التي تسند إلى عناصر التركيب ضرورة يقتضيها الوصف والتفسير، لكنهم أغفلوا نوعا من الوظائف في غاية الأهمية، وهي الوظائف التي تعكس الغرض الحقيقي من إنتاج التراكيب؛ أي التواصل. وهي الوظائف التداولية.

وقع الدرس التوليدي التحويلي في العديد من النقائص في تفسير دلالة الجملة العربية، ويعود ذلك إلى إغفال جانب مهم من اللغة وهو الجانب التداولي، وهدف التوليدية التحويلية من ذلك هو وضع اللغة في سياق النظريات اللسانية الكلية وتكييفها مع قوانين عالمية، إلا أن ذلك لا يسوّغ تجريد اللغة من سياقها التداولي ومن بعض سماتها التي تتسم بها. فاللغة وضعت للتواصل، وأي محاولة لتجاهل هذه الوظيفة الرئيسية عن طريق عزل اللغة عن الملبسات الخارجية التي أنشأتها، هي محاولة لصنع حواجز أمام التفسير الصحيح للغة، لذلك فإن «معظم صعوبات التحليل الدلالي في اللغة يأتي من استحالة تأليف نصوص تجريبية مغلقة»¹

لقد اهتم تشومسكي (F.N.Chomsky) بالمتكلم لكنه أخرج من السياق العام والعلاقات المتشابكة التي تحكمه، حينما قصر اهتمامه على الجانب الذهني العصبي لدماغ المتكلم، أما المستقبل فتقتصر مهمته على إنشاء معيار المقبولية لذلك النسق²، وهذا ما يفسر مسار التوليدية في دراسة اللغة والذي يتخذ مجالا مغلقا، ينحصر في مستوى اللغة الداخلية.

والحقيقة أن المعرفة اللغوية إذا كانت مستقلة عن الإنسان مخزنة في الذهن في التوليدية التحويلية، فإنها لم تنشأ بمعزل عن الاستعمال الخارجي أيضا.

لعل إدراك تشومسكي لأهمية العلاقات النسقية التي تربط بين عناصر التركيب في تحصيل المعنى جعله يلمّ بها جميعا في مشروعه اللساني الذي أخضعه لعدد من التعديلات في سبيل استقرار جميع هذه العلاقات التي تربط بين عناصر التركيب وتشكل دلالة للجملة، ولهذا كان مشروع تشومسكي أكثر المشاريع اللسانية البنيوية إلماما بجميع هذه العلاقات، التي بدأت تركيبية، ثم أضاف إليها مكونا دلاليا وقام بتعميقه بإضافة معجم ثري بالسمات الدلالية التي تميز جميع المكونات بالمعاني التي تحقق التلاؤم بين عناصر التركيب من الناحية الصرفية والدلالية، وهي أيضا مسؤولة عن اختيار الموضوعات التي يتطلّحها المحمول ويتخير سماتها الانتقائية بصرامة.

عنيت بنيوية تشومسكي بالعلاقات التي تربط بين عناصر التركيب، وتجاوزت بذلك قصور البنيوية التقريرية التي فشلت في تحصيل المعنى الكلي للجملة بسبب التركيز على الطابع التجزيئي في الدراسة والذي انتهى بالبحث إلى تقصّي معاني جزئية للجملة، فرأى تشومسكي أن قوانين التركيب والدلالة التي تربط عناصر التركيب كفيلة بإعطاء الدلالة الكلية للجملة.

ولما كان غياب أحد هذه العلاقات يمنع أداء الجملة للمعنى التام، فإن حضور هذه القوانين شرط أساسي لتوليد الجملة، لذلك لا يمكن لأي جملة أن تنشأ دون وجود أحد المكونين؛ التركيبي المسئول عن تركيب الجملة بناء على علاقة الإسناد والتكملة، والمكون المعجمي، الذي أصبح مسؤولا عن إعطاء التفسير الدلالي للجملة. وأقل ما يمكن أن تحتفظ به الجملة في شكلها النهائي وبعد جميع التحويلات التي تطرأ عليها هو علاقة تركيبية، وهي علاقة الإسناد وما ينشأ بين مكوناتها من علاقات دلالية.

ومهما حصل للجملة النواة من تحويلات فإن البنية المحوّلة تحتفظ بهذه العلاقات التركيبية والدلالية ولا تستغني عنها، لما تحتفظ به من معنى حاصل في البنية العميقة، لذلك لا يمكن لأي من هذه القوانين التركيبية والدلالية أن تتعرض للتحويلات، وكل ما يعرض للجملة من تحويلات لا يتجاوز الجانب الشكلي لها؛ إما من حيث الموقع وذلك في حال التقديم والتأخير، أو من حيث زيادة بعض المكونات أو حذفها، على أن لا يعرض الحذف سوى لمكونات

التكملة، وهكذا مع بقية التحويلات الشكلية والتي قلّصها تشومسكي في برامج المتقدمة محتفظاً فقط بقوانين النقل.

إن غياب أحد هذه القوانين النسقية التي تسهم في تكوين الجملة يؤثر في الجملة من حيث أداء المعنى التام، والحقيقة أن هذه القوانين ليست ثابتة فقد تخرج عنها البنية السطحية في كثير من الاستعمالات التي لم يجد لها تشومسكي تفسيراً بسبب تمسكه بقوانين الوضع، التي وضعته أمام عدد قليل من التحويلات لعدم وجود قوانين أخرى تحتفظ للبنية السطحية بالمعنى المقصود في غياب قوانين الوضع، وهي قوانين الاستعمال التي تحفظ الفهم للجملة بالرغم من توسعها في التحويلات وخروجها عن كثير من قوانين الوضع.

بالرغم من تطوّر النماذج التوليدية واختلاف الشكل التجريدي للبنية الذهنية للجملة من مرحلة إلى أخرى (بنية عميقة - تمثيل دلالي - معجم)، إلا أن النظرية التوليدية التحويلية لم تتخلّ عن المنطقتين الحسية والذهنية، مقابل منطقة المقام التي لم تجد لها مكاناً في جميع نماذجها، كما يظهر من الجدول (01) الآتي:

النظرية اللغوية			
منطقة ذهنية	بنية عميقة	بنية سطحية	منطقة حسية
	تمثيل دلالي	تمثيل صوتي	
	معجم	صورة صوتية	
الحُدس			

الجدول (1): توليد الجملة العربية في النماذج الأولى للسانيات تشومسكي³.

وهناك العديد من الأمثلة التي تثبت قصور هذا القالب وعدم قدرته على تفسير تراكيب أخرى للجمال العربية في مستوى الاستعمال، منها قوله تعالى في القرآن الكريم:

﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما...﴾ [الحجرات، 9]

فجملة (طائفتان اقتتلوا) غير مقبولة نحويّاً في النحو التوليدي التحويلي، لعدم وجود

التناسق المطلوب في البنية السطحية بين ركني الجملة من حيث التثنية والجمع.

غير أن هذا النوع من الاستعمال الذي تحوّل فيه الركن الفعلي إلى جمع بدل مثنى وهو ما يعرف بأسلوب "الالتفات"، الذي عرف في كلام العرب بمختلف أنواعه، ونجد له تفسيراً في الدرس اللغوي العربي مع علم البلاغة، التي تفسح المجال للمقام حتى يُدلى بدلوّه، لا يجد له النحو التوليدي التحويلي تفسيراً.

وها هو "فخر الدين الرازي" يقدم تفسيراً لهذه الظاهرة قائلاً:

«عند الاقتتال تكون الفئة قائمة، وكل أحد برأسه يكون فاعلاً فعلاً، فقال اقتتلوا...وعند العودة إلى الصلح تتفق كلمة كل طائفة وإلا لم يكن يتحقق الصلح، فقال: بينهما لكون الطائفتين حينئذ كنفسين»⁴.

فلما كانت كلمة المؤمنين ونفوسهم مشتتة حال الفتنة التي دفعتهم للاقتتال عُبر عن الاقتتال بالجمع، ولما رجعوا للصلح الذي يكون بعد توحيد النفوس والقلوب جاء الضمير بصيغة المثنى في (بينهما).

ولا يحتفظ تشومسكي - حين يقصي السياقات الخارجية - بقوانين التركيب والدلالة فحسب، بل هو متمسك إلى جانب ذلك بحقيقة الدلالات التي تربط بين عناصر التركيب والمتحصل عليها من المكون المعجمي والتركيب والدلالي.

حيث يشترط الوضع أن تكون العلاقات الدلالية بين الكلمات علاقات حقيقية لأن الخطاب في هذا النوع من الكلام خطاب رسمي لا يحتمل أي خروج عن قوانين الوضع، وإلا تعذر الفهم، بينما قد تخرج العلاقات الدلالية التي تربط بين عناصر الجملة في الاستعمال عن الحقيقة ويتحقق مع ذلك الفهم لأن الخطاب يوجّه في هذا النوع من الكلام إلى فئة خاصة. وبهذا لا يمكن القول إن البنية العميقة للجملة - كما وصفها تشومسكي - هي بنية تفسيرية تعطي تفسيراً دلالياً تاماً، لأنها بنية مبنية على قوانين الوضع فقط، في حين أقصى تشومسكي قوانين الاستعمال التي تسهم في بناء الجملة إلى جانب قوانين الوضع، لشدة عنايته بالكفاءة اللغوية باعتبارها نسقاً معرفياً يحتوي على مجموعة من القوانين المشتركة التي تمكن المتكلم من إنتاج عدد لا محدود من التراكيب.

يبدو أن فشل تشومسكي في بلوغ المعنى الحقيقي لكثير من الجمل، خاصة المجازية، يعود إلى استبعاد هذا العنصر المهم في الدلالة؛ وهو عنصر المقام، بينما لا يمكن الحصول على المعنى النهائي للتراكيب إلا بربط هذه البنية اللفظية وما يربط عناصرها من علاقات دلالية بالسياق الخارجي.

3. الجملة بين الحقيقة والمجاز

يعدّ اللسان محلّاً للحقيقة، وذلك باعتباره مصدراً للحقيقة من جهة وباعتباره ظرفاً لاحتواء التحليلية من جهة أخرى، وهو ما قامت عليه نظرية تشومسكي التوليدية، التي انتهت من تحليل التراكيب إلى تقسيمها بالنظر إلى مدى موافقتها لمعايير الحقيقة اللغوية والتي يحددها المتكلم المستمع المثالي، والذي بإمكانه التمييز بين الجمل الأصولية والجمل غير الأصولية بواسطة الحدس.

وإذا تساءلنا عن مكانة التراكيب المجازية بين التراكيب الأصولية وغير الأصولية في النظرية التوليدية التحويلية فإن قوانين النحو التحويلي هي المعيار، وهي قوانين شكلية جافة، لا تسمح سوى بالاستعمالات التي توافق القوانين الدلالية والتركيبية التي وضعها النظرية التوليدية، وهي قوانين محدودة تركز على الأشكال التركيبية المألوفة خاصة، بينما لا تسع التحويلات أو قواعد النقل التوليدية جميع التحويلات التي تلحق التراكيب العربية، لأنها تقوم على عدد محدود فقط من القوانين التحويلية.

أما بقية الاستعمالات التركيبية فتتوقف درجة صحتها على مدى مطابقتها لقواعد التوليد التركيبية والدلالية أو مدى مطابقتها للحقيقة الواقعية، وكأن تشومسكي بذلك يتبنّى التصوّر الأرسطي للمطابقة، والذي تختصره عبارة: «تقول الجملة الحقّ إذا قالت عمّا هو كائن إنّه كائن، وعمّا ليس كائنًا إنه غير كائن»⁵.

وهو تصوّر وافق أهداف أصحاب النزعة الرياضية في تحليل اللغات الطبيعية الذين سعوا لوضع قوانين للغة تقترب إلى حدّ كبير من قوانين الرياضيات في الصرامة والدقّة، ف«الثلج أبيض» حقيقة إذا كان الثلج في الواقع أبيض» كما يرى العالم الرياضي أ. تارسكي (A. Tarski)⁶

لذلك فإنّ قوانين اللغة- عند تشومسكي- يجب ألاّ تنساق إلى طبيعة اللغة المتلوّنة بألوان النفس الزئبقية والموصولة بخيوط الخيال اللانهائية وإلا اصطدمت المعطيات مع كثير من مبادئ وقوانين النظرية الصارمة وكانت مصدر تهديد لها.

وفي هذا الصدد يتساءل بوطا: لماذا يتخذ التوليدون البساطة والإنتاجية الاكتشافية معياراً وحيداً للمفاضلة بين النظريات؟ ويرى بأنّ النظرية الحقّة يجب أن تتجاوز مجرد التلخيص المحكم للمعطيات إلى توسيع النظرية على الظواهر غير المألوفة⁷.

تسعى التوليدية إلى بلوغ درجة عالية من اليقينية على حساب المعطيات التي أهملت الكثير منها إما لاتساع اللغات وتنوعها وما يفرضه هذا التنوع من قوانين خاصة لا تتسع لها النظرية الكلية، وإما لخاصية الاتساع التي تعرفها اللغة عينها منتقلة من المؤلف نحو الخاص من الاستعمال.

تعود هذه الصرامة في التقعيد وفي صياغة نحو اللغات الطبيعية صياغة رياضية وصورية محكمة إلى دور المنطق الرياضي الذي ظهر في العصر الحديث وتطور من فلسفة اللغة الشكلية، حيث يعود استعمال اللغات الصورية التي تتوسل بالرموز المستقلة عن الواقع لمعرفة بنية التفكير عند تشومسكي إلى النظرة الشكلانية للغة وهي مستقاة من المنظور الديكارتي الذي يحتوي على العديد من مظاهر الفلسفة الشكلانية، والتي تطورت فيما بعد على يد إميل بوست (Emil Post) ومثلت متكنا رياضيا مهماً لنظرية تشومسكي⁸.

وهذا ما جعل تشومسكي يكاد يقصي الدلالة من نظريته لأن الأشكال الرياضية إن استطاعت أن تتحكم في المظهر النسقي للتركيب ومدى جودة أو رداءة الجمل التي ينتجها الجهاز التوليدي فإنها تبقى عاجزة عن تفسير دلالات الجمل التي قد تخرج في كثير من الأحيان عن الأشكال التركيبية التي يمكن تنبأ بها النظرية الرياضية في النحو التوليدي.

والحقيقة أن هذا التصور الذي أقام عليه تشومسكي نظريته التوليدية التحويلية مما يرفضه البحث الإبستمولوجي بسبب «افتقاد الأنساق المنطقية للقدرات التعبيرية الغنية التي تملكها اللغات الطبيعية، لعدم قدرتها على احتواء مظاهر الالتباس والإطناب والتعدد الدلالي والغموض الذي يعدّ من الخصائص المطردة للغة»⁹.

فالجملية التي حكم تشومسكي بأنها لا تحمل أي معنى وهي جملة: (تنام الأفكار الخضراء التي لا لون لها ساخطة) باعتبارها لا تحتكم لمجموعة العلاقات الدلالية التي تربط بين عناصر التركيب وفق سمات دلالية معينة رأى ياكوبسون (Jakobson) (1963/1959) أنها قد تحمل معنى، كما يمكن أن تظهر في قصيدة حديثة كما رأى ديل هايمس (Dell Hymes)، فقد تقابل كل عبارة من العبارات دلالات ما في القصيدة، حيث يمكن أن تعادل عبارة (الخضراء التي لا لون) عبارة (الخضراء الشاحبة)، كما يمكن أن تتصف أفكار شخص ما بالنوم، أما وصف "ساخطة" فقد تعبّر عن جنون النوم¹⁰.

وإذا كان علماء البلاغة يرون أن هذه الاستعمالات تحمل معان عديدة لكنها غير ظاهرة فتدرك بالعقل على سبيل المجاز العقلي، فإن النحاة الأوائل لم يفصلوا أيضاً هذه التركيب

عن معانيها كما فعل تشومسكي لأن «التركيب التي لا تطابق القضايا الحقيقية والجملة التي لا يتأتى فيها للفاعل فعل حقيقي حافلة بها اللغة، وأكثر من أن تحصى»¹¹

فالحقيقة إذن ليست واحدة كما بدا في نظرية تشومسكي، وليست رهينة مجموعة القوانين الشكلية التي قدّمها نظريته بالرغم من أنها قوانين مستمدة - في النظرية التوليدية - من متكلم مستمع مثالي، إلا أن هذا المتكلم نفسه لا يمكنه أن يتحكم في جميع الجمل المولدة أو أن يفسرها بنفس الكيفية في فترات متباعدة لأن المتكلم نفسه متغير بتغير المجتمع والبيئة والزمن وجميع الظروف والملابسات التي تخضع لها اللغة، فتلبس نفسُ التركيبي في كلّ مرة وفي كل حال معاني خاصة تختلف باختلاف السياقات، لأن «ما هو حقيقي في نظر امرئ ليس كذلك في نظر غيره، فالحقيقة في اللسانيات هي حقيقة يتكفل بها المتكلم وهي رهينة المحيط المعتقدي»¹²

وهذا ما استخلصه علماء اللغة الأنثربولوجيون والفلاسفة الذين توصّلوا من ذلك إلى فكرتين أساسيتين هما¹³:

1. أن المفاهيم التي تحملها الألفاظ في لغة من اللغات لا تستقل استقلالاً تاماً عن البنية التي بنيت عليها هذه اللغة.

2. أن لكل لغة نظرة خاصة إلى العالم غير مطابقة بالضرورة للنظريات الأخرى.

تبطل هاتين الفكرتين تصورات اللسانيات الكلية، والتي تصرّ على ضرورة تأسيس لسانيات كلية تطبق قوانينها على جميع اللغات البشرية دون مراعاة لخصوصية لغة على أخرى، وهذا ما جعل تشومسكي يقرّ باستقلال المعنى على بنية اللغة، لأن الربط بينهما سيكشف حتماً عن اختلافات لا تحصى بين اللغات لأن المفاهيم ستختلف بالضرورة بحسب اختلاف اللغات، ذلك لأن كل لغة تحمل نظرة خاصة عن العالم لا يمكن أن تتكرّر بنفس الكيفية والشكل في غيرها من اللغات داخل مجتمعات أخرى.

وكما أن المعاني ليست واحدة لأنها لا توجد بكيفية واحدة في أذهان الجماعة اللغوية كما ذهب إلى ذلك تشومسكي فهي كذلك ليست واحدة في العالم الخارجي، وأعطى السيوطي مثالا عن اختلاف معاني اللفظ الواحد في ذهن الإنسان، وكيف تختلف المعاني باختلاف الصورة الذهنية دون الخارجية، من خلال قوله: «فإن من رأى شبحاً من بعيد وظنّه حجراً أطلق عليه لفظ الحجر، فإن دنا منه وظنّه شجراً أطلق عليه اسم شجرة، فإذا دنا وظنّه

فرسا أطلق عليه اسم فرس، فإذا تحقّق أنه إنسان أطلق عليه لفظ إنسان. فبان بهذا أن إطلاق اللفظ دائر مع المعاني الذهنيّة دون الخارجيّة. فدلّ على أن الواضع للمعنى الذهني لا الخارجي»¹⁴

لا شك إذن أن المعاني تختلف من مجتمع إلى آخر بل من متكلّم إلى آخر، وهذا لا ينطبق على دلالات المفردات فحسب بل ينسحب أيضا على الدلالات التركيبية، ذلك لأن المعاني لا تتشكل في الخارج كما يرى أصحاب النزعة الظاهرية، كما لا يمكن أن تقتصر على المعاني الجزئية التي يتحصّل عليها الوصفيون من إجراءات التقطيع للتركيب البنيوية، ولا يمكن أيضا وضع تصوّر واحد للبنية العميقة أو للتفسير الدلالي كما تقترح النظرية التوليدية، لأن الجهاز النحوي التوليدي محدود بمجموع قواعد شكلية لا تقدّم سوى بعض المعاني المعجمية والأدوار الدلالية التي تلحق بعناصر التركيب بكيفية واحدة وفق قوانين عالمية بديهية، في حين تغفل عن بقية الدلالات الخاصة التي تكشف عنها العلاقات التداولية لأنها تعزل اللغة عن سياقها الخارجي.

ولهذا فإن مقدار مصداقية النظرية لا يكون بمدى صمودها أمام المعطيات المتغيرة الخاضعة لتركيبية الإنسان المعقّدة، وإنما تتحقق مصداقية العلم بمقدار خضوعه لـ «سيرورة تكوينية مستمرة تخضع لإواليات فك التشابك decompactification والتشابك compactification»¹⁵ ولهذا رأت جوليا كريستيفا أنه من الضروري أن تنفتح اللسانيات على التداوليات وعلم النفس حتى تستوعب لحظة الذات داخل عملية إنتاج الدليل.¹⁶

وإن كان تشومسكي لا يفسح مكانا للمجاز في نظريته التوليدية، فإنه ظاهرة موجودة في اللغة ويجب على كل نظرية أن تفسح له مساحة في آلتها الواصفة، لأن التعبيرات المجازية كثيرة في اللغات البشرية قديمة بقدم التاريخ وظهور الأسطورة في الحديث اليومي للبشرية، وهذا ما أقرّه لطفي عبد البديع الذي رأى أن هذه التعبيرات هي تعبيرات حقيقية يستعملها كل إنسان في حياته اليومية للتعبير عن حاجياته لهذا قال: «وقد كان لابد للإنسان، شاء أم لم يشأ، أن يتكلّم بالمجاز، ولم يكن ذلك من أنه لم يستطع أن يكبح جماح خياله، بل لأنه بذل غاية الجهد ليظفر بالتعبير الملائم لحاجاته الروحية المتزايدة»¹⁷

والحقيقة أن إصرار تشومسكي على دراسة البنية العميقة، كان ينبغي أن يتبعه بالضرورة إصرار على الانفتاح على المجاز، لأن البنية العميقة باعتبارها بنية نفسية لا تحكمها

قوانين نسقية فقط وإنما تحكمها إلى جانب ذلك قوانين الاستعمال، والتي تتحكم في إنتاج أعداد لا نهائية من الجملة بما فيها المحولة وغير المحولة، وبما فيها الحقيقية والمجازية.

4. قوانين تأليف الجملة بين الوضع والاستعمال

إذا كان موضوع اللسانيات هو اللغة، فإن اللغة مستويات، والتمييز بين مستويي اللغة (مستوى اللغة العادية ومستوى اللغة الخاصة) يفترض فروقا إجرائية في التعامل مع المستويين؛ الوضعي والاستعمالي.

وإن كان تشومسكي أقصى المقام من البحث وأهم جانب الاستعمال في وصف الجملة وتفسيرها، فإنه لا يمكن في الآن نفسه وصف البنية العميقة للجملة على أنها بنية أصلية خاضعة لجميع قوانين الوضع، لأن البنية العميقة بنية نفسية لا تحكمها قوانين كلية مشتركة- كما وصفها تشومسكي- وإنما تحكمها قوانين الاستعمال الشديدة الاختلاف من نظام لغوي إلى آخر بل ومن متكلم إلى آخر، وبالتالي لا يمكن الحديث عن كيفية واحدة لإنتاج التراكيب.

وبالرغم من إقصاء تشومسكي لجانب المقام، إلا أنه يتعذر تصنيف عمله في دراسة الجملة، فتقسيم تشومسكي للجملة يخرج البحث عن حدود الاستعمال حين يقصي السياقات الخارجية من النظرية ويركز على العلاقات التركيبية والدلالية بين عناصر التركيب، كما يخرج البحث في الآن نفسه عن حدود الوضع؛ لأن الحديث عن النفس ووجود بنية عميقة وأخرى سطحية هو خروج عن موضوع النحو ودخول في مجال آخر هو علم البلاغة الذي يعنى بما يأتي في النفس من مقاصد للمتكلمين مما يرتبط ارتباطا مباشرا بالسياقات الخارجية.

يبدو أنه من الصعوبة بما كان تصنيف عمل تشومسكي إن كان عملا نحويا أو بلاغيا، وإن بدا أن تشومسكي يؤلف في النحو لأنه وعد بالكشف عن القوانين التي تشترك فيها جميع لغات البشر وأقصى السياقات الخارجية، مقتصرًا على قوانين التركيب والدلالة التي تحكم تأليف الكلمات، وتضبط العلاقات التي تؤلفها، إلا أن الباحث أخذ خطوات علم البلاغة غير المكتملة، حين فسح مجالا في نظريته لدائرة المتكلم باعتباره أحد أهم عناصر البحث البلاغي أو التداولي، كما تسمى حديثا، وذلك حينما تحدث عن كيفية إنتاج الجمل، وسلط الضوء

على الجانب النفسي لهذه العملية، وحين ضم باب التحويلات إلى قوانين نظريته، وإن لم يربط هذه التحويلات بأسبابها التداولية، كما فعل النحاة الأوائل.

فخلط تشومسكي بذلك بين مجالين من مجالات البحث اللساني ينبغي التفريق بينهما من الناحية المنهجية؛ وهما مجال علم النحو، ومجال علم البلاغة. فالحديث عن البنية العميقة لا يستغني عن دور المقام من أجل تفسيرها، لأنها بنية لا تنفصل عن ملابسات الحال.

أما الحديث عن التحويلات فيقتضي استحضار دور المقام وبالتالي علم البلاغة، كما أن التحويلات لا تقتصر على الشكل اللفظي للجمل وإنما هناك تحويلات دلالية لا ينبغي تجاهلها، وهي التي تحوّل معاني الجملة من معاني حقيقية إلى معاني مجازية، كما رأينا. فالحديث عن بنية عميقة وعن التحويلات من جهة واستبعاد المقام من الدراسة من جهة ثانية يوحي بأن هناك خلط بين جانبي الوضع والاستعمال في دراسة الجملة لدى تشومسكي.

بينما الفروق بينة بين الجانبين ولا يمكن تجاهلها، وهي فروق تقتضيها طبيعة الملكة اللغوية، والتي هي في الحقيقة ليست ملكة واحدة، وإنما هي ملكتان ينبغي التمييز بينهما حتى لا يحصل الخلط بين مستويين مختلفين للغة¹⁸:

- الأولى هي ملكة الوضع: وهي القدرة على التبليغ السليم.
- والثانية هي ملكة الاستعمال: وهي القدرة على تبليغ كل الأغراض الممكنة في أحوال خطابية معينة.

إذ لا يصح التعامل مع مستويين من اللغة بنفس الآليات المنهجية، وهذا ما يحذر منه عبد الرحمن الحاج صالح قائلا: «يتبين أن التخليط بين المجالين اللفظي والصوري من جهة والإفادي الدلالي من جهة أخرى يؤدي غالبا إلى مأزق... وأنه ينبغي أن ينطلق من اللفظ في التحليل، ثم ينظر فيما يحتمله هذا اللفظ وضعاً، ثم ما يحتمله عقلاً...»¹⁹، لأن «تفسير بنية اللفظ باللجوء إلى اعتبارات تخص الإفادة غلط فادح وكذلك الإفادة وظواهر التبليغ لا ينبغي أن تفسر باللجوء إلى اللفظ، لأن اللفظ يدل على معناه الموضوع له وعلى أكثر من معنى فرعي، وهذا المعنى نفسه قد يدل أو يلزمه كما يقول عبد القاهر الجرجاني معنى آخر، فهذه الظواهر لا يرجع السبب فيها إلى اللفظ في ذاته»²⁰

ومن أجل التميز بين جانبي الوضع والاستعمال ينبغي الإشارة إلى دور عملية الانتقاء في اختيار نوع الدلالة التي تحملها الجملة، حيث تتشكل دلالة حقيقية أو مجازية بحسب الاحتكام إلى قوانين الوضع أو الاستعمال أثناء عملية إنشاء التركيب.

وبما أن إنتاج التراكيب من عمل المتكلم القائم على اختيار كلمات دون غيرها في التركيب، أو اختيار ترتيب معين دون آخر، فإن مستوى التركيب يتحدد بحسب نوع اختيار المتكلم، والذي يمكن تصنيفه إلى صنفين، بحسب درجة اقتراب المتكلم من مستوى الوضع، أو تحرّره من قيوده وهما:

1. اختيار وضعي.

2. اختيار حر.

اختيار وضعي: يكون الاختيار وضعياً إذا اختار المتكلم كلمات تربط بينها علاقات نحوية بما يتفق مع الوضع، وذلك بأن يختار الكلمات التي تتألف حقولها الدلالية، وبالتالي إمكانية تجاوزها وإقامة علاقات نحوية بينها بما يتوافق مع الحقيقة.

اختيار حر: ينتج عنه تراكيب تتجاوز الوضع، لقيامه على اختيار كلمات لا تألف بين حقولها الدلالية في الحقيقة الوضعية، وبالتالي عدم إمكانية تجاوزها أو الربط بينها بعلاقات نحوية كالإسناد أو الإتياع أو الإضافة...إلا في حضور مسوغ لهذا الاختيار، وهو المقام الذي يثبت صحة الجملة تركيبياً ودلالياً، ويسمح لهذا النوع من الاختيار من باب المجاز²¹.

يمكن القول أن الاختيار الأول خاضع لقوانين الوضع القائم على قوانين الاتفاق الضمني للمجتمع، بينما يخضع النوع الثاني من الاختيار لنفس الفرد المنفصلة بدوافع الوجدان والنوازع، الخاضعة لمتطلبات الاستعمال الواسع، وهما المستويان اللذان لم يميز تشومسكي بينهما، وذلك حينما تحدث الباحث على النفس التي تتألف فيها البنية العميقة وأهمل جانباً مهماً تخضع له النفس في انتقاء المفردات وهو جانب المقام، ثم تجده يتحدث في الآن نفسه عن عدد محدود من التراكيب تتولد منها أعداد لا نهائية من التراكيب، وهي تراكيب أصلية ليس فيها أي نوع من أنواع التحويلات، وبما أن هذه التراكيب العميقة التي تحدث عنها تشومسكي تنتهي إلى النفس، هذا الفضاء العميق الذي يتأثر بجميع مدخلات التجربة، فالأصل أن تتألف داخل هذا المستوى جميع أنواع التأليف اللانهائية، بما فيها التركيبات التي

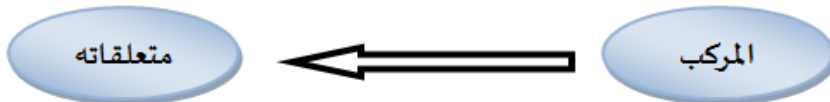
يحصل فيها حذف أو تقديم وتأخير أو زيادة، أو غيرها من أنواع التأليف لتي تملحها التجربة في موقف من مواقف الاستعمال.

فالنفس هي المستوى الذي تتألف فيه جميع أنواع التأليف، سواء الوضعية أو غير الوضعية، وقد أشار "عبد القاهر الجرجاني" إلى ذلك مقراً بأن الكلمات في اللفظ ترتب وفق ورودها في النفس، قائلاً: «وأمر "النظم" في أنه ليس شيئاً غير توخي معاني النحو فيما بين الكلم... وترى الرجل منهم يرى ويعلم أن الإنسان لا يستطيع أن يجيء بالألفاظ مرتبة إلا من بعد أن يفكر في المعاني ويرتبها في نفسه على ما أعلمناك، ثم تفتشه فتراه لا يعرف الأمر بحقيقته، وتراه ينظر إلى حال السامع، فإذا رأى المعاني لا تقع مرتبة في نفسه إلا من بعد أن تقع الألفاظ مرتبة في سمعه، نسي حال نفسه، واعتبر حال من يسمع منه.»²²

ولذلك يمكن القول: إن عملية انتقاء المكونات التركيبية تحصل جميعها داخل النفس؛ أي في البنية العميقة، غير أن هناك انتقاء وضعي، يتم على مستواه انتقاء مكونات التركيب وإسناد الوظائف إلى المكونات التي تتلاءم مع مجاوراتها من حيث السمات المعجمية على محور واحد، وذلك ما يوضحه المخطط (2) و(3) الآتيين:



شكل (1): دور المركب الفعلي في انتقاء مكونات التركيب²³،



شكل (2): دور المركب الاسمي في انتقاء مكونات التركيب²⁴

بينما تتم عملية انتقاء المكونات التركيبية في مستوى الاستعمال على محورين: محور تركيبى ومحور سياقي، على أن السياق هو المحرك الأساسي لعملية التأليف كما يظهره الشكل الافتراضي الآتي:



شكل (3): دور السياق في عملية التأليف²⁵

لذلك فقد تتجاوز الألفاظ التي تنتهي لحقلين مختلفين ولا تجمعها أي سمات دلالية مشتركة، وذلك حينما تسند عملية الانتقال للسياق، أو للمتكلم الذي ينتقي من الكلمات ما يحقق معنى آخر يتجاوز المعنى اللفظي، ولا يحصل ذلك إلا على مستوى الاستعمال أما على مستوى الوضع، فإن عملية الانتقال تحكتم إلى مجموعة من القوانين المعجمية فقط، وكل ذلك يحصل على مستوى البنية العميقة.

وعلى هذا ينبغي التمييز على مستوى التراكيب اللغوية بين نوعين من المعاني²⁶: معاني وضعيّة/ أصلية: ترتبط بمستوى الصياغة اللفظية في ذاتها (grammatical leve)، وهي الصياغة التي تخضع للنظام الوضعي الداخلي للغة. معاني فرعية/ جزئية: ترتبط بمستوى الخطاب وإفادة المعاني (communicational level)، تتفرع عن المعاني الوضعية للألفاظ عن طريق المجاز.

وهذا ما عبر عنه الحاج صالح قائلا: «اللفظ يدلّ على معنى بالوضع - وهو الأصل- ثم هذا الوضع يتحوّل إلى معاني جزئية لا نهاية لها من أجل استعمال المتكلم للغة وتفرّيعه من المعاني الوضعية بالمجاز والاستعارة والكناية وغيرها مما لا نهاية له من المعاني»²⁷ وإن كانت معاني النحو محدودة لأنها معاني وضعيّة وأصلية توحى بها العلاقات الدلالية الحقيقية التي تربط بين الكلمات التي تؤلف التركيب، فإن المعاني التي تتفرع عنها عن طريق اختيار المتكلمين لوجوه خاصة من التأليف لا نهاية لها لأنها خاضعة لحرية الاختيار الفردي لا للواقع الجمعي الوضعي، وقد عبر عن ذلك عبد القاهر الجرجاني حينما قال: «وإذا

عرفت أن مدار أمر "النظم" على معاني النحو، وعلى الوجوه والفروق التي يمن شأنها أن تكون فيه، فاعلم أن الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها، ونهاية لا تجد لها ازديادا بعدها»²⁸

ولأجل ذلك فإنه لا يمكن القول أن القواعد المعجمية هي المسئولة وحدها عن اختيار مكونات البنية العميقة، وذلك بحسب ما تتطلبه السمات المعجمية للمحمول، كما ذهب إلى ذلك تشومسكي، وإنما هناك قوانين أخرى تعمل جنبا إلى جنب مع القوانين المعجمية في إنتقاء مكونات البنية العميقة والتأليف فيما بينها وهي قوانين الاستعمال.

5. خاتمة:

تبين من خلال هذه الدراسة التقويمية لمنهج تشومسكي في وصف وتفسير البنية الدلالية للجملة أنه لا يمكن تقديم تصور عميق للبنية التصورية للجملة إلا بتوسيع مجال البحث على مستويين للغة؛ وهما مستوى الوضع ومستوى الاستعمال، وبناء على ذلك توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

-البنية العميقة للجملة كما يقترحها تشومسكي هي بنية مبنية على قوانين الوضع لذلك لا يمكن أن تعطي تفسيراً دلالياً تاماً كما وعد تشومسكي، والبنية الوحيدة التي يمكن أن تقدم تفسيراً دلالياً تاماً هي بنية نفسية ناتجة بشكل مباشر عن الاستعمال، وهي التي تحتوي تراكيب حقيقية وتراكيب مجازية أغفلها تشومسكي.

- تتم عملية انتقاء المكونات التركيبية داخل النفس؛ أي في البنية العميقة، وذلك وفق مستويين: مستوى وضعي؛ يتم فيه انتقاء مكونات التركيب على محور واحد (التركيب)، بالنظر إلى تلاؤم المكونات المتجاورة من حيث السمات المعجمية، بينما يتم انتقاء المكونات التركيبية في مستوى الاستعمال على محورين: محور تركيبى ومحور سياقي، على أن السياق هو المحرك الأساسي لعملية التأليف، لذلك تتألف على هذا المستوى تراكيب حقيقية، وتراكيب أخرى مجازية.

مقترحات الدراسة:

بالنظر إلى الفروق الأساسية بين كيفية تأليف عناصر التركيب على مستوى الوضع وكيفية تأليف عناصر التركيب على مستوى الاستعمال، فإنه بدل التمييز بين بنية عميقة داخلية وبنية سطحية خارجية للجملة، واعتبار الأولى أصلاً والثانية فرعاً، فإنه ينبغي التمييز بين مستويين للجملة هما: مستوى الوضع؛ الذي تظهر فيه الجملة خاضعة لجميع قوانين

الوضع، ومستوى الاستعمال؛ الذي قد تخضع فيه الجملة لقوانين الوضع فتكون بنية أصلية وقد تخرج عنها فتكون بنية فرعية، وهو المستوى الذي يميز فيه بين بنية عميقة نفسية داخلية وأخرى خارجية.

7 مراجع البحث وإحالاته:

- 1 آن إينو، مراهنات دراسة الدلالات اللغوية، تر: أوديت بتيت، و خليل أحمد، دار السؤال للطباعة والنشر، دمشق، ط1، 1980م، ص75
- 2 رايس نور الدين، نظرية التواصل واللسانيات الحديثة، سايس، فاس، ط1، 2007م، ص184.
- 3 عاطف فضل محمد، مقدمة في اللسانيات، دار المسيرة، عمان، الأردن، ط1، 2011م، ص93
- 4 حسن طبل، أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، دار الفكر العربي، القاهرة، دط، 1998م، صص101، 102.
- 5 روبرت مارتن، مدخل لفهم اللسانيات، إبيستيمولوجيا أولية لمجال علمي، تر: عبد القادر المهيري، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ومركز دراسات الوحدة العربية للتوزيع، بيروت، ط1، 2007م، ص131.
- 6 المرجع نفسه، ص131.
- 7 ينظر، حافظ إسماعيلي علوي، ومحمد ملاخ، قضايا إبيستيمولوجية في اللسانيات، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ومنشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2009م، ص137.
- 8 صابر حباشة، اللغة والمعرفة، رؤية جديدة، صفحات للدراسة والنشر، دمشق، ط1، 2008م، ص60.
- 9 حافظ إسماعيلي علوي، قضايا إبيستيمولوجية في اللسانيات، ص179
- 10 صابر حباشة، اللغة والمعرفة، ص63.
- 11 لطفي عبد البديع، التركيب اللغوي للأدب، بحث في فلسفة اللغة والإستيطيقا، دار المريخ، الرياض، دط، 1989م، ص29.
- 12 روبرت مارتن، مدخل لفهم اللسانيات، ص131.
- 13 ينظر، عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موقف للنشر، الجزائر، دط، 2012م، ج1، ص125.
- 14 عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، صص42؛ 128.
- 15 حافظ إسماعيلي علوي، قضايا إبيستيمولوجية في اللسانيات، ص126.
- 16 المرجع نفسه، ص126.
- 17 لطفي عبد البديع، التركيب اللغوي للأدب، ص39.
- 18 ينظر، عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص54.

- 19 عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 1، ص 92.
- 20 المرجع نفسه، ص 300.
- 21 ينظر، محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، القاهرة، ط 1، 1983م، ص 96، 97.
- 22 عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تعليق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 5، 2004م، ص 455.
- 23 من إعداد الباحثة
- 24 من إعداد الباحثة.
- 25 من إعداد الباحثة.
- 26 ينظر، عبد الحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 1، ص 91.
- 27 عبد الحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 1، ص 91.
- 28 عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 87.
- قائمة المصادر والمراجع:
1. آن إينو، مراهنات دراسة الدلالات اللغوية، تر: أوديت بتيت، و خليل أحمد، دار السؤال للطباعة والنشر، دمشق، ط 1، 1980م.
2. حافظ إسماعيلي علوي، ومحمد ملاخ، قضايا إبستمولوجية في اللسانيات، الدار العربية للعلوم للعلوم ناشرون، بيروت، ومنشورات الاختلاف، الجزائر، ط 1، 2009م.
3. حسن طبل، أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، دار الفكر العربي، القاهرة، دط، 1998م.
4. رايص نور الدين، نظرية التواصل واللسانيات الحديثة، سايس، فاس، ط 1، 2007م.
5. روبرت مارتن، مدخل لفهم اللسانيات، إبستمولوجيا أولية لمجال علمي، تر: عبد القادر المهيري، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ومركز دراسات الوحدة العربية للتوزيع، بيروت، ط 1، 2007م.
6. صابر حباشة، اللغة والمعرفة، رؤية جديدة، صفحات للدراسة والنشر، دمشق، ط 1، 2008م.
7. عاطف فضل محمد، مقدمة في اللسانيات، دار المسيرة، عمان، الأردن، ط 1، 2011م.
8. عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، دط، 2012م، ج 1.
9. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تعليق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 5، 2004م.
10. لطفي عبد البديع، التركيب اللغوي للأدب، بحث في فلسفة اللغة والإستيطيقا، دار المريح، الرياض، دط، 1989م.
11. محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، القاهرة، ط 1، 1983م.